

تقرير

منع الصحفيين من تغطية حدث الإفراج عن "أحمد الدقاسمة"

يوم 12 آذار / مارس 2017

1. المقدمة ومنهجية التقرير

يبادر مركز حماية وحرية الصحفيين في إصدار تقرير خاص حول منع الإعلاميين والصحفيين من تغطية حدث الإفراج عن الجندي الأردني المفرج عنه "أحمد الدقاسمة" يوم 12 آذار / مارس 2017، حيث تبين أن منع تغطية هذا الحدث جاء باعتقاد المركز بشكل منهج وواسع النطاق، وشمل كافة العاملين في وسائل الإعلام المحلية ومراسلي وسائل الإعلام العربية والأجنبية.

ويأتي إصدار هذا التقرير انسجاماً مع رسالة مركز حماية وحرية الصحفيين الأساسية وغاياته المتمثلة في الدفاع عن الحريات الإعلامية وحماية حرية الإعلاميين وأمنهم الشخصي والمهني والتصدي للانتهاكات التي يتعرضون لها.

وتولى فريق برنامج رصد وتوثيق الانتهاكات الواقعة على حرية الإعلام في الأردن "عين" التابع لمركز حماية وحرية الصحفيين مهمة رصد وتوثيق ما أمكنهم من انتهاكات تعرض لها الإعلاميون عند تغطيتهم لحدث الإفراج عن الدقاسمة في قرية "إبدر" الواقعة بمحافظة إربد شمال الأردن. وذلك فور تواتر الأنباء والمعلومات بمنع عدد كبير من الصحفيين والإعلاميين من تغطية الحدث، حيث تم تشكيل غرفة عمليات لرصد وتوثيق الانتهاكات استمرت ليومين، وتمكن الراصدون في "عين" من توثيق جملة من الانتهاكات من خلال التالي:

- الرصد الميداني للانتهاكات بشكل مباشر من خلال التواصل المستمر مع الإعلاميين المكلفين بالتغطية من قبل مؤسساتهم الإعلامية لتغطية حدث الإفراج عن "الدقاسمة".
- استقبال الشكاوى والبلاغات عن وقوع الانتهاكات من خلال الخط الساخن لبرنامج "عين".
- التنسيق والمتابعة مع عدد من الصحفيين الذين أفادوا بتعرضهم لمنع التغطية وقاموا بتوثيق ما تعرضوا له عن طريق التصوير الفوتوغرافي والفيديوي والتسجيلات الصوتية التي قاموا بإرسالها لفريق "عين" كأدلة ثبوتية من واقع ما تعرضوا له ولا تقبل الخضوع للتشكيك.
- بلاغات الصحفيين الذين تواصل فريق "عين" معهم بتعرض زملاء لهم لمنع التغطية أو مشكلات أخرى تعرضوا لها أثناء تواجدهم في مكان التغطية وكانوا شهود عيان على ما تعرض له زملاءهم وتزويد الفريق بأسمائهم.
- توجيه الدعوة للإعلاميين للإبلاغ عن أي مضايقات أو انتهاكات تعرضوا لها أثناء قيامهم بتغطية الحدث.

▪ رصد ومراقبة ما نشرته وسائل الإعلام المحلية من انتهاكات و/ أو مضايقات وقعت على الإعلاميين أثناء قيامهم بتغطية الحدث.

وبقي فريق برنامج "عين" على تواصل مع الإعلاميين الذين أفادوا بتعرضهم لمنع التغطية وأشكال أخرى من الانتهاكات ومنها الاعتداء على أدوات العمل الإعلامي وحجزها.

وبدى باعتقاد مركز حماية وحرية الصحفيين أن منع تغطية لهذا الحدث جاء بشكل ممنهج وواسع النطاق ومتعمد من قبل الأجهزة الأمنية.

وكانت الأجهزة الأمنية قد أفرجت ليل السبت/ الأحد الموافق 12 آذار عن "أحمد الدقاسمة" بعد أن أنهى محكوميته في مركز إصلاح وتأهيل أم اللولو بالقرب من مدينة المفرق. حيث كانت محكمة أمن الدولة قد أصدرت حكمها عليه بالسجن المؤبد في العام 1997 إثر واقعة قتله 7 إسرائيليات بمنطقة الباقورة شمالي غرب الأردن كآ في رحلة إلى المنطقة، وقال الدقاسمة حينها إنهن سخرن من صلاته أثناء وظيفته بالقوات المسلحة. وبقيت قضية الإفراج عنه مثار جدل واهتمام لدى المجتمع الأردني.

ونُقل الدقاسمة من سجن أم اللولو إلى سجن إربد، ومن هناك جرى نقله إلى منزله الكائن في قرية "إبدر" بمحافظة إربد، حيث تجمهر عدد من أبناء المنطقة وأقاربه للترحيب به.

ويسعى المركز في هذا التقرير إلى توثيق ما ثبت لديه من حقائق وأدلة حول الانتهاكات التي تعرض لها الإعلاميون عند تغطيتهم لحدث الإفراج عن "الدقاسمة" مما يشكل اعتداء على الحق في حرية الرأي والتعبير والإعلام، وهو يأتي ضمن الآليات والتوجهات التي كان المركز قد أعلن عنها في تقاريره النوعية والسنوية حول الحريات الإعلامية في الأردن، حيث أكد المركز على أن عملية رصد وتوثيق الانتهاكات الواقعة على حرية الإعلام والإعلاميين والحقوق الإعلامية أضحت على رأس أولوياته كعملية مستمرة، وأنه سيباشرها على أساس علمي يستند إلى تقصي الحقائق وجمع الأدلة وتوثيق الانتهاكات.

ومن المهم الإشارة بأن الحالات التي يتضمنها هذا التقرير هو ما تمكن المركز من خلال برنامج "عين" من رصده وتوثيقه، ولا يمكن القول بأن ما تم رصده وتوثيقه يشكل كافة الانتهاكات لكنه يمثل طبيعة تلك الانتهاكات وأنماطها ويعبر عن مدى وقوعها.

وفيما يأتي عرض موجز لأهم الحقائق التي توصل إليها المركز بشأن الانتهاكات الواقعة على حرية الإعلام في تغطية حدث الإفراج عن الجندي الأردني "أحمد الدقاسمة"، وعدداً من الاستنتاجات والتوصيات التي يعتقد المركز بأهميتها ووجوب الأخذ بها صيانة للعمل الديمقراطي ودعم حرية التعبير والإعلام.

2. المنع الممنهج من التغطية الإعلامية وحجب المعلومات

أفضت المعلومات والأدلة التي تمكن من جمعها وتوثيقها فريق برنامج "عين" إلى الاعتقاد بأن منع الإعلاميين والصحفيين من تغطية حدث الإفراج عن "أحمد الدقاسمة" في قرية "إبدر" الواقعة في محافظ إربد شمالي المملكة يوم 12 آذار / مارس جاء بشكل ممنهج وواسع النطاق.

ويعتقد الراصدون في برنامج "عين" وبعد جمع الأدلة والثبوتات بأن منع التغطية الممنهج جاء بشكل قصدي وتمعن من قبل الأجهزة الأمنية من خلال التالي:

- أفاد غالبية الصحفيين الذين توجهوا لتغطية الحدث أنهم تعرضوا للمضايقة ومنع التغطية من قبل الأجهزة الأمنية التي تواجدت في قرية "إبدر" مسقط رأس الدقاسمة لتغطية حدث الاحتفال بالإفراج عنه.

- شهدت قرية "إبدر" تعزيزات أمنية مشددة تمنع اقتراب الصحفيين ووسائل الإعلام وسيارات البث المباشر من ديوان "عشيرة الدقاسمة" الذي تم فيه استقبال الضيوف المهنيين بالإفراج، كما تواجدت دوريات أمن عند مدخل القرية ومنعت سوى أهالي القرية من دخولها، إلا أن عددا من الإعلاميين تمكنوا من الوصول للمضافة التي استقبل فيها الدقاسمة المهنيين.

- كانت الأجهزة الأمنية قد أقامت منذ ساعات الفجر الأولى من يوم 12 آذار / مارس نقاط غلق أمنية في مناطق عدة بلواء بني كنانة في محافظة إربد وتحديداً على مثلث ملكا ومثلث إبدر - حاتم، وبالقرب من مركز أمن بني كنانة وغيرها من النقاط، وذلك لمنع تواجد الصحفيين في المنطقة.

- صرح الناطق الإعلامي بإسم مديرية الأمن العام المقدم عامر السرطاوي أن "الأجهزة الأمنية اتفقت مع ذوي الجندي الدقاسمة بعدم الإدلاء بأي تصريح لوسائل الإعلام بعد الإفراج عنه وعدم الخوض بأي حديث عن ذلك من قبل أقرباء الدقاسمة".

- أكد العديد من المواطنين أن تواجداً أمنياً كثيفاً في المنطقة للتدقيق على الهويات وتوقيف جميع المركبات ومعرفة هويات المتواجدين في المنطقة وحصر التواجد فيها لسكان تلك المناطق فقط.

- صرح محافظ إربد رضوان العتوم لوسائل الإعلام أن "على وسائل الإعلام الحصول على تصريح بدخول المنطقة وأن الشخص المسؤول عن إعطاء ومنح تلك التصاريح هو وزير الدولة لشؤون الإعلام"، لافتاً أنه كمحافظ "يطبق تعليمات وجهت له من وزارته وأن قرار المنع لم يصدر عنه". وأضاف أن "القضية مرتبطة بعدة اعتبارات منها أمنية حفاظاً على حياة الدقاسمة، ومنها تنظيم دخول وسائل الإعلام إلى المنطقة".

- أفاد العديد من الصحفيين لفريق برنامج "عين" أنهم تعرضوا للمنع من التغطية بعد تمكنهم من الوصول إلى ديوان "عشيرة الدقاسمة" من قبل أهالي الديوان نفسه، معتقدين أن الأجهزة الأمنية هي من ضغطت على أهالي عشيرة الدقاسمة باتجاه رفض التواجد الإعلامي، وقد ظهر فيديو تم تداوله - وحصل راصدي برنامج "عين" على نسخة منه - أحد وجهاء العشيرة من أهالي الديوان واقفاً في منتصف قاعة الديوان وهو يخاطب

الصحفيين وممثلي وسائل الإعلام قائلًا: "ممنوع أي وسيلة إعلام بالتواجد داخل المضافة باسم عشيرة الدقاسمة"، بالإضافة إلى قوله "إذا تواجدت أي وسيلة إعلام سنتصرف تصرفاً يتناسب مع الحدث"، وختم بالطلب من جميع المتواجدين بعدم وجود أي وسيلة إعلام داخل المضافة طالبا خروج جميع الصحفيين خارج المضافة.

وإلى جانب ما ورد أعلاه؛ فقد تفاجأ إعلاميون بمنعهم من دخول قرية "إبدر" بمحافظة إربد بقصد الوصول إلى منزل "أحمد الدقاسمة"، ومن تواجد دوريات أمن تواجدت عند مدخل القرية وقامت بمنع دخول الإعلاميين وصادرت معداتهم.

وأفاد صحفيون عن سماعهم لأخبار متضاربة عن توجهات أمنية لمنع التواجد الإعلامي أو تنظيمه، فيما أثار قرار منع التغطية الصادر عن محافظ إربد استياء الإعلاميين الذين أشاروا إلى أن القرار مفاجئ ولم يتم تعميمه مسبقاً، مما اضطر بعضهم إلى الدخول إلى قرية "إبدر" من طرق أخرى فرعية.

يعتقد مركز حماية وحرية الصحفيين بأن منع تغطية هذا الحدث يعتبر اعتداء ماساً بالحقوق في حرية الرأي والتعبير والإعلام، وهو أحد الحقوق الأساسية الملازمة لعمل الإعلاميين، حيث لا يمكن للإعلاميين من ممارسة عملهم المهني على النحو المطلوب إذا لم يكفل حقهم في حرية الرأي والتعبير وما لم يتوافر لهم من معلومات بحرية ودون أن تترتب عليهم أية تبعات من جراء ذلك. كما أنه يشمل حقهم في التماس سائر ضروب المعلومات ونقلها، وتداولها وإشاعتها بحرية وانسيابية.

وتعتبر حالات منع الإعلاميين من التغطية وحجب المعلومات عنهم أمراً مخالفاً لمبدأ منع التغطية والحصول على المعلومات الذي تضمنته المادة 15 (1) من الدستور الأردني، إلى جانب المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والتي يعتبر الأردن طرفاً بها يحمي الحق في حرية التعبير بما في ذلك "حرية التماس مختلف ضروب المعلومات وتلقيها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو أية وسيلة أخرى يختارها".

وفي الإجابة على المبررات التي تقدمت بها الأجهزة الأمنية والحكومة بأن منع تغطية الإعلام جاء في سياق حماية الدقاسمة والحفاظ على أمنه، فإن مركز حماية وحرية الصحفيين يتفهم حق جهات إنفاذ القانون بالتمتع بـ"السلطة التقديرية" في ظروف معينة، إلا أن المركز يجد أيضاً أن جهات إنفاذ القانون مارست سلطتها التقديرية دون أن تقدم تفسيراً ومبرراً مقنعاً لتعطيل حق جوهرى دون سند من القانون.

وقد شددت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في تعليقها العام رقم 34، الفقرة 52، على عدم إلزام الدول الأطراف - والأردن طرف فيها - بفرض حالات حظر قانونية إلا فيما يتعلق بأشكال محددة ومنها أية دعاية للحرب، وحظر أية دعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية تشكل تحريضا على التمييز أو العداوة أو العنف. وفي كل حالة تلجأ فيها الدولة إلى تقييد حرية التعبير، يكون من الضروري تبرير حالات الحظر والأحكام المتعلقة بها بشكل يتطابق تماماً مع المادة 19.

وبناء على ما تقدم؛ يعتقد مركز حماية وحرية الصحفيين بأن الأجهزة الأمنية في تعاملها مع تغطية الحدث قد تجاوزت نطاق الاستثناءات، حيث ينبغي أن تكون أي استثناءات على الحق في المعلومات واضحة وضيقة وأن تخضع لاختبارات "الضرر" و"المصلحة العامة". وأن تكون القيود متعلقة بغاية مشروعة مذكورة في القانون. وينبغي أن تكون قائمة المبررات واضحة وضيقة. كما ينبغي إثبات أن الكشف عن المعلومات قد يؤدي إلى إلحاق الأذى والضرر، ولا بد من التأكد من أن الضرر لا يمكن درؤه وأنه أكثر أهمية من مصلحة الجمهور، وكل ذلك لم تقدمه وتفسره جهات إنفاذ القانون قبل منعها لتغطية حدث الإفراج عن الدقاسمة.

ويذكر مركز حماية وحرية الصحفيين على ما أكدته اللجنة المعنية بالحقوق المدنية والسياسية في الفقرة 18 من تعليقها العام رقم 34، على أن "... حق الحصول على المعلومات إذا ما أخذ بالاقتران مع المادة 25 من العهد، يشمل حق حصول وسائل الإعلام بالحصول على معلومات عن الشؤون العامة، وحق الجمهور في تلقي ما تنتجه وسائل الإعلام".

ويعتقد المركز بأن انتهاكات منع التغطية وما ورد في هذا التقرير من انتهاكات والصادرة عن رجال الأمن على الإعلاميين تعد انتهاكا واضحا وصريحا لأحكام كل من الدستور الأردني، والقانون الأردني، واتفاقيات حقوق الإنسان التي صادق عليها الأردن ونشرها في الجريدة الرسمية.

3. رصد وتوثيق الانتهاكات الواقعة على حرية الإعلام على خلفية تغطية حدث

الإفراج عن "أحمد الدقاسمة"

تبين من خلال عملية الرصد والتوثيق التي أجراها فريق برنامج "عين" أن 26 إعلامياً ومصوراً صحفياً قد تعرضوا لمنع تغطية حدث الإفراج عن "أحمد الدقاسمة"، وتبين أن منع الصحفيين من تغطية هذا الحدث جرت يوم 12 آذار / مارس حيث أفرج عن الدقاسمة فجر يوم الأحد الموافق 12 آذار وجرى الاحتفال بالإفراج عنه في نهار نفس اليوم في ديوان عشيرته الدقاسمة الواقعة في مسقط رأسه في قرية "إبدر".

وقد تمكن فريق "عين" من توثيق 14 انتهاكاً في اليوم الأول بينما وثق 19 انتهاكاً في اليوم الثاني ليلعب عدد الانتهاكات الموثقة خلال اليومين 33 انتهاكاً تمثلت - بحسب ما تمكن راصدو "عين" من الوصول إليه من معلومات - بتعرض 26 إعلامياً ومصوراً صحفياً للمنع من التغطية من قبل الأجهزة الأمنية منهم 13 إعلامياً ومراسلاً صحفياً و13 مصوراً صحفياً، كما وثق تكرر الاعتداءات على أدوات العمل 4 مرات تضمنت حجز كاميرتي تصوير، إضافة إلى حجز حرية مصور صحفي.

نوع الانتهاك	التكرار	%
المنع من التغطية	26	78.8
الاعتداءات على أدوات العمل	4	12
حجز أدوات العمل	2	6

حجز الحرية	1	3
	33	%100

ووثق فريق "عين" ما جرى من انتهاكات من خلال 9 روايات أفادت بها طواقم وفرق الصحفيين المنتدبين من مؤسساتهم الإعلامية للتغطية، والتي شكلت مراسلين ومصورين صحفيين لـ 9 مؤسسات إعلامية محلية مختلفة شملت مواقع إلكترونية وصحف يومية، كما شملت أطقم 5 مؤسسات إعلامية عربية ووكالة أنباء أجنبية واحدة.

صحفي مصور صحفي	إعلام محلي	إعلام عربي	إعلام أجنبي
13	9	5	1

وتالياً عرضاً موجزاً للانتهاكات التي رصدها فريق "عين" ووثقها بمناسبة منع تغطية حدث الإفراج عن "الدقاسمة" كالتالي:

3.1 عرض الحالات الموثقة

3.1.1 منع طاقم قناة العربية

أفاد طاقم قناة العربية المكون من المراسل "علاء غانم" والمصور "سامر أبو زيد" ومساعد المصور "إياد غنيمات" أنهم وعند توجههم إلى قرية "إبدر" فجرا اعترضتهم سيارة تابعة لجهاز الأمن الوقائي. حيث قام أحد أفراد الأمن بسؤال أفراد الطاقم عن هوياتهم الشخصية فأجابوه بأنهم تابعين لقناة العربية، فرد عليهم أن الصحفيين ووسائل الإعلام ممنوعة من الدخول إلى القرية.

وأفاد الغانم للراصدين في برنامج "عين" بأن تعامل رجل الأمن لم يتسم بالكيافة، فعندما قام بسؤاله عن سبب المنع، رد عليه أن المنع بدون سبب وأنهم يجب أن يتحركوا فوراً من المكان.

وأشار إلى أن أفراد الأمن أجبروهم على تحريك سياراتهم، كما قاموا بقيادة السيارة الخاصة بهم ورائهم بغرض إخراجهم خارج حدود القرية، واستخدموا "الزامور" طوال الطريق لدفعهم للإسراع في قيادة السيارة، إلا أن عربية الأمن الوقائي كفت عن ملاحقتهم فور وصول موكب الدقاسمة الذي كان متوجهاً إلى القرية، حيث قام أفراد الأمن بتغيير مسارهم ليلحقوا بالموكب.

وتابع الغانم إفادته بالقول: "انتظر الطاقم في مكان ما خارج القرية لمدة ساعة تقريباً، ثم عدنا وتوجهنا إليها مرة أخرى، وعندما وصلنا إلى ديوان عشيرة الدقاسمة عند الساعة 3:30 فجرا صادفنا نفس رجال الأمن الذين قاموا باعتراضنا، والذين قاموا مرة أخرى بمطالبتنا للخروج من الديوان، فكان ردي لهم أن أفراد الطاقم يمتلكون تصاريح عمل وأن هناك تنسيقاً مسبقاً مع عائلة الدقاسمة من أجل إجراء مقابلات معهم، فأجابني أحد رجال الأمن بأنه سيقوم بمنعي من التواجد في الديوان ومن إجراء المقابلات حتى لو امتلكت التصاريح".

واختتم إفادته بالقول: "بعد هذه الأجواء المشحونة ما كان من أفراد الطاقم إلا الإنتظار في مركبتنا خارج الديوان ومن ثم الانصراف عائدين إلى العاصمة عمان".

وعند الصباح أرسلت القناة طاقماً آخر للتغطية مكوناً من المراسل "زيد خليفات" والمصور "منقذ غنيمات" ومساعد المصور "مصطفى الشهواني"، وقد واجه هذا الطاقم نفس العقبات التي واجهت زملائهم فترة الفجر.

وأفاد الخليفات للراصد في برنامج "عين" أنه أثناء تواجدهم أمام ديوان عشيرة الدقاسمة عند الساعة 2:00 بعد الظهر، توجه إليهم مجموعة من رجال الأمن وطالبوهم بإخلاء المكان، فرد عليه أن المنطقة بأكملها مليئة بالصحفيين ووسائل الإعلام، وبالتالي لا نستطيع الانسحاب من المنطقة إلا في حالة انسحاب جميع الصحفيين.

وأشار إلى أن الأجهزة الأمنية منعتهم من دخول المضافة إلا عندما تنازلوا عن حمل كاميرا التلفزيون، وأن أفراد الطاقم انسحبوا إلى جانب الصحفيين بعد أن طلب أحد وجهاء العشيرة منهم ذلك.

3.1.2. منع طاقم قناة "الأردن اليوم" ومراسل إذاعة "حياة FM"

وصل طاقم قناة "الأردن اليوم" المكون من المراسل "محمد عثمانة" والمصور "أحمد زيتون" برفقتهم مراسل إذاعة حياة FM "عدي القاضي" إلى قرية "إبدر" عند حوالي الساعة 2:30 وتوجهوا إلى منزل الدقاسمة بهدف إجراء مقابلة معه، إلا أن أجهزة الأمن التي كانت متواجدة هناك قامت بمنعهم من التغطية والتصوير.

وأفاد العثمانة لراصدي برنامج "عين" أنه كان قد نسق مع نجل وأولاد عم الدقاسمة مسبقاً من أجل إجراء مقابلة صحفية معه، إلا أن رجال الأمن منعوهم من ذلك، فاضطروا إلى الانتظار حتى الصباح.

وأشار إلى أنهم توجهوا في النهار إلى ديوان عشيرة الدقاسمة من أجل التغطية، إلا أن أحد رجال الأمن حاول مصادرة الكاميرا من يده، لكنه بقي متمسكاً بها، كما طالب رجال الأمن بتسليم ذاكرة الكاميرا، وبعد تدخل العديد من الصحفيين تم الحفاظ على الكاميرا ومنع مصادرتها.

وأضاف العثمانة أنه أثناء عودته إلى مركبتهم لوضع الكاميرا في عربتهم، قام رجال أمن بسحب لوغو القناة من المصور "أحمد زيتون"، وجرى حجزه لمدة نصف ساعة تقريباً وتم إطلاق سراحه بفضل تدخل أحد أفراد عشيرة الدقاسمة.

3.1.3. منع طاقم "قناة الجزيرة"

تواجد طاقم قناة الجزيرة المكون من المراسل "تامر الصمادي" والمصور "أحمد جبر" ومساعد المصور "عبد الكريم السيد" في قرية "إبدر" عند الساعة 2:00 فجراً، استعداداً لتغطية أجواء الإفراج عن الدقاسمة.

وفي الصباح انفرد الصمادي بمقابلة حصرية مع الدقاسمة، وأثناء ذلك توجه عدد من أفراد الأجهزة الأمنية إلى مكان المقابلة، والتي كانت في أرض مقابل منزل الدقاسمة، وطالبوا مهندسي البث بإنزال صحن البث عن عربة النقل الخارجي.

وأفاد الصمادي لراصدي "عين" أن المهندسين التابعين لشركة خاصة تقدم خدماتها إلى جانب طاقم القناة امتثلوا لطلب الأجهزة الأمنية وقاموا بإنزال صحن البث، تجنباً لتطور الموضوع إلى مناوشة، على حد تعبيره.

وأشار إلى أن أفراد الطاقم توجهوا بعد الانتهاء من المقابلة التي جرى تسجيلها بواسطة كاميرا وبثها مباشرة عبر موقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك) إلى ديوان العشيرة بعد الظهر إلا أن الأجهزة الأمنية منعتهم من الدخول إلى هناك.

3.1.4. منع طاقم موقع "جراسا نيوز" الإلكتروني

وتواجد طاقم موقع جراسا نيوز الإلكتروني المكون من المراسل "نضال سلامة" والمصور "أمير خليفة" في القرية عند حدود الساعة 2:00 فجراً، وذلك بعد أن اعترضهم حاجز أمني على الطريق الرئيسي المؤدي إلى القرية.

وأفاد سلامة لفريق "عين" أن القوات الأمنية سمحت لهم بالعبور بعد مشادة كلامية بين الطرفين، إلا أنهم منعوا من قبل الأجهزة الأمنية من الدخول إلى منزل الدقاسمة، فاضطروا للانتظار في بيت أحد أقرباء الدقاسمة الذي استضافهم حتى الصباح.

وتكرر منع عضوي الطاقم للمرة الثالثة من قبل الأجهزة الأمنية عند محاولتهم الدخول إلى مضافة ديوان عشيرة الدقاسمة الذي تم فيه استقبال الناس عند الساعة العاشر صباحاً.

وزود سلامة الراصدين في برنامج "عين" بتسجيلين صوتيين لمكالمتين كان قد أجراهما من أجل الاستفسار عن سلوك الأجهزة الأمنية مع الصحفيين ومعرفة سبب التضييق على عملهم، حيث كانت الأولى مع الناطق الإعلامي باسم الأمن العام "عامر السرطاوي" الذي وعد بالاستفسار عن الموضوع وأن المعلومات التي عنده تفيد بأنه "لا يوجد منع من تواجد الصحفيين وإنما الهدف هو تنظيم الأجواء"، أما المكالمة الثانية فقد أجراها مع الناطق باسم وزارة الداخلية الذي أبلغه أن "التواجد ممنوع بكل بساطة وأن هناك قراراً بذلك".

3.1.5. طاقم موقع "مرآب نيوز" الإلكتروني

اعترضت الأجهزة الأمنية السيارة التي كانت تقل طاقم موقع "مرآب نيوز" الإلكتروني المكون من المراسل "محمد العثمانة" والمصور "خالد المناصرة" ومساعد المصور "محمد هديب".

وأفاد العثمانة للراصدين في برنامج "عين" أن حاجزاً أمنياً مكوناً من رجال الأمن العام والأمن الوقائي قام باعتراض عربتهم أثناء توجههم إلى القرية، وطالبوهم بتصاريح من وزارة الداخلية، فردوا عليهم أنهم يمتلكون تصاريح من هيئة الإعلام باعتبارها الجهة الوحيدة التي يحق لها منح تصاريح للعمل الإعلامي.

وأشار العثماني إلى أن طريقة رد رجال الأمن عليهم كانت هجومية، حيث أبلغوهم أنهم لن يسمحوا لهم بالدخول حتى لو امتلكوا التصاريح لذلك مستخدمين كلمات من قبيل "خاوة"، "غصبن عنكم رح تروحو" ... إلخ.

وأضاف بالفول أن أحد أفراد الطاقم قام بالانسحاب من الحاجز الأمني والتوجه إلى القرية عن طريق فرعية أخرى، ليصلوا إلى القرية عند الساعة 12:30 تقريباً وهو نفس الوقت الذي تحرك فيه الدقاسمة من بيته إلى المضافة لاستقبال المهنيين.

وأثناء تغطية الطاقم لتحرك الدقاسمة قامت مجموعة من رجال الأمن بسحب إحدى الكاميرات التي كانت بيد المصور المناصرة، والتي تمكن من استرجاعها بعد عدة دقائق تحت ضغط الصحفيين.

3.1.6. منع مراسلو "راديو البلد" و"العربي الجديد" و"قناة CNN"

توجه كل من مراسل راديو البلد "محمد العرسان" ومراسل موقع العربي الجديد الإلكتروني "محمد الفضيلات" ومراسلة قناة CNN "هديل غبون" إلى قرية "إبدر" في مركبة واحدة، لكنهم سلكوا طريقاً خارجية إليها بسبب الازدحام الذي شهده الشارع الرئيس بسبب التواجد الأمني الكثيف، إلى جانب توجه مئات المواطنين إلى القرية من أجل تهنئة الدقاسمة.

وقال الفضيلات للراصد في برنامج "عين" أنهم وصلوا إلى ديوان عشيرة الدقاسمة عند الساعة 1:00 بعد الظهر تقريباً، وأنهم خرجوا منها مع بقية الصحفيين بعد أن صرح أحد وجهاء العشيرة أن "التواجد الإعلامي غير مرحب به داخل المضافة".

وأشار إلى أن رجال الأمن استغلوا التصريح الوارد من أحد وجهاء العشيرة بعدم السماح للصحفيين بالتغطية، وراحوا يقولون للصحفيين أنه: "لا رغبة لأحد بوجودكم هنا"، وأن "أهل الدار" لا يريدونكم، في إشارة إلى التصريح المذكور.

ووصف العرسان الوضع قائلاً "الجو العام كان محرراً سواء للصحفيين أو لأهل الدقاسمة الذين تأثروا بحجم التوتر والضغط الذي كان متواجداً".

3.1.7. منع مراسلو "صحيفة الغد" و"موقع سوايف" و"موقع الوقائع الإخبارية"

قامت الأجهزة الأمنية باعتراض السيارة التي كانت تقل كل من مراسل جريد الغد "أحمد التميمي" ومراسل موقع سوايف الإلكتروني "غيث التل" ومراسل موقع الوقائع الإخبارية "جمال حداد" ومنعهم من دخول القرية بدعوى عدم امتلاكهم للتصاريح المطلوبة.

وقال التميمي للراصد في برنامج "عين" أن الأجهزة الأمنية أوقفت سيارتهم وطالبتهم بإبراز هوياتهم التي استغرقت عملية التحقق منها من 5 إلى 10 دقائق، ومن ثم عاد أحد رجال الأمن ليسألهم عما إذا كانوا صحفيين أم لا، وهنا أجابوا بالنفي، لأنهم كانوا على علم بتصريح محافظ إربد بضرورة حصول الصحفيين على تصريح من وزارة الداخلية أو الإعلام من أجل التغطية في ذلك اليوم بالذات.

وأشار إلى أن الأجهزة الأمنية طالبت بتفتيش السيارة، وهذا ما حدث بالفعل وعندما وجدوا الكاميرات، طلبوا منهم مغادرة المكان فوراً، فقاموا بالانسحاب من الحاجز الأمني ليسلكوا بعد ذلك طريقاً فرعية مؤدياً إلى القرية.

وأفاد التل أنهم تعرضوا لما تعرض له جميع الصحفيين وممثلي وسائل الإعلام، وهو منعهم من التغطية في مضافة عشيرة الدقاسمة بعد أن قام أحد وجهاء العشيرة بتوجيههم للخروج من المضافة.

3.1.8. منع طاقم "وكالة اقتصادنا" الإماراتية

اعترضت الأجهزة الأمنية سيارة طاقم "وكالة اقتصادنا" الإماراتية المكون من مدير مكتب الوكالة في الأردن "محمد العشا" والمصور "أحمد عيسى" وأعلمتهم بمنع دخول الصحفيين الذين لا يمتلكون تصريحاً من وزارة الداخلية أو من وزارة الإعلام إلى قرية "إبدر"، فما كان من أفراد الطاقم إلا العودة من حيث جاؤوا.

3.1.9. حجز كاميرا طاقم "وكالة عمون الإخبارية"

وقامت الأجهزة الأمنية بسحب كاميرا طاقم وكالة عمون الإخبارية المكون من المراسل "أنس الحيارى" والمصور "معين العطار" وقامت بحجزها، وذلك أثناء تواجد الطاقم في بيت الدقاسمة صباحاً، حيث بقيت الكاميرا عدة دقائق قبل أن يتمكن الطاقم من استعادتها.

يمكنكم الاطلاع على التقرير على موقع المركز الإلكتروني: www.cdfj.org
ولأية استفسارات أو معلومات أخرى يمكنكم الاتصال على الخط الساخن: 00962 796060650
ويمكنكم متابعتنا على الفيسبوك: [facebook.com/cdfjorg](https://www.facebook.com/cdfjorg) والتويتر: [@cdfjorg](https://twitter.com/cdfjorg)